

العلاقات بين البحرين وفرنسا تكتسب بعدا جديدا وتفتح أفقا جديدا للطموحات المشتركة

تتحول إلى علاقة بين فاعلين اقتصاديين يختارون البناء معا. وأخيرا، لا يمكن لأي علاقة دائمة أن تقوم على الاتفاقات السياسية والاستثمارات وحدها؛ فهي تُبنى أيضا بين المجتمعات، والتعليم والثقافة. ويجسّد وجود المدرسة الفرنسية في البحرين منذ عام 1976، وتطوّر الألبانيس فرانسيز، التي ستفتتح مقرّا جديدا في عام 2027، والشراكات بين مؤسسات التعليم العالي عمق هذه الروابط الإنسانية. وفي منطقة تمرّ بمرحلة حافلة بالتحديات، لا يحدّ تعزيز شراكاتنا خيارا تمليه الظروف، بل هو ضرورة. وينبغي أن نتيج لنا زيارة الرئيس إيمانويل ماكرون الانتقال إلى مرحلة جديدة، عبر توطيد تعاوننا الاستراتيجي، وتوسيع آفاقنا الاقتصادية، وتعميق الروابط التي تجمع شعبينا. ومع اقتراب الذكرى الخامسة والخمسين لإقامة علاقاتنا الدبلوماسية، تمتلك فرنسا والبحرين رصيда أساسيّاً يتمثل في ثقة راسخة يمكننا أن نبني عليها طموحات جديدة.

○ سفير فرنسا لدى البحرين

الدوليّة الكبرى. وفي مضيق هرمز، تشكل مشاركة البحرين في مشروع البعثة متعددة الجنسيات M3SOH، التي أطلقتها فرنسا وتقودها بالاشتراك مع المملكة المتحدة، تجسيداً ملموساً لهذه الإرادة في العمل معاً من أجل حرية الملاحة. وهكذا يكتسب الدعم المتبادل بين الشركاء معناه الكامل، ليس في التصريحات فحسب، بل أيضاً في القدرة على تنسيق جهودنا. غير أن العلاقات الثنائية لا تقتصر على الأمن؛ فمفاتيحها تقاس أيضاً بقدرة بلدنا على الاستثمار في مستقبلهما الاقتصادي المشترك. وقد نمت مبادلاتنا التجارية بأكثر من 17 في المائة في عام 2025، فيما كادت الصادرات الفرنسية إلى البحرين تتضاعف. ولكن، بعيداً عن هذه الأرقام، فإن طبيعة شراكتنا نفسها آخذة في التطور. ويحدّد استحواذ شركة «ألبا» على شركة «ألمنيوم دونكيرك»، بقيمة 2.2 مليار دولار، استثماراً استراتيجياً كبيراً في فرنسا. كما تشهد الشراكة بين صندوق الثروة السيادي البحريني «متملكات» والصندوق الفرنسي «TRAIL» على هذه الديناميكية. وتظهر هذه العمليات أن العلاقة لم تعد تقتصر على شركات تتبادل التجارة، بل



بقلم: إريك جيرو تيلم ○

المحافل متعددة الأطراف؛ فيصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة من 2026 إلى 2027، تطرح البحرين في المجلس، إلى جانب فرنسا، شواغل مشتركة. وقد أتاحت رئاسة كل من بلدنا للمجلس، في أبريل بالنسبة إلى البحرين ثم في سبتمبر بالنسبة إلى فرنسا، تعميق حوارنا بشأن الأزمات الإقليمية والقضايا

تاريخ، لكنها تتطلع قبل كل شيء إلى المستقبل. ففي عام 2027، سنحتفل بمرور خمسة وخمسين عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية. وعلى مدى العقود، بنى بلدانا ثقة سياسية تشكل اليوم ركيزة قيمية. وقد شكّل اللقاء الذي جمع الملك حمد بن عيسى آل خليفة والرئيس إيمانويل ماكرون في باريس، في 6 فبراير الماضي، تجسيداً جديداً لهذه الثقة. وتأتي زيارة الرئيس وفوده للمنامة امتداداً طبيعياً لهذه الثقة، إذ تعبر عن إرادتنا المشتركة في جعل هذه الثقة رافعة للمضي قدماً. ويكتسب هذا الطموح صدى خاصاً في السياق الإقليمي الراهن. فأمن شراكاتنا وحرية الملاحة والاستقرار في مجال الطاقة ليست قضايا منفصلة، إذ يتوقف عليها مباشرة ازدهار المنطقة والتبادلات التي تعتمد عليها اقتصاداتنا. ونعتزّم فرنسا أن تكون شريكاً موثقاً به وملتزماً على المدى الطويل. وبشكل توافقي تتفق للتعاون في مجال الدفاع مع البحرين، في فبراير الماضي، خطوة مهمة في هذا الصدد؛ فهو يعزّز قدرتنا على العمل معاً ويفتح آفاقاً جديدة للتعاون، بما في ذلك في المجال الصناعي. ويتجلى هذا التضامن أيضاً في

في مجالات الطاقة والقضايا العالمية والدفاع والأمن. وكان الرئيس الفرنسي برفقة وفد ضمّ وزراء فرنسيين بارزين، من بينهم وزيرة القوات المسلحة وشؤون المحاربين القدامى كاترين فوتران، ووزير أوروبا والشؤون الخارجية جان نويل بارو، والوزيرة المنتدبة لدى وزيرة القوات المسلحة وشؤون المحاربين القدامى أليس روفو، إلى جانب رؤساء شركات و فرق عمله في باريس و فرق العمل في المنامة التي أحظى بشرف قيادتها. وبمناسبة هذه الزيارة المهمة، تودّ فرنسا أن تؤكد أنها تقف إلى جانب مملكة البحرين كشريك فسي تنفيذ استراتيجيتها للتنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الطاقة، ولا سيما من خلال دعم برنامجها لتطوير إنتاج الكهرباء والحرارة الصناعية باستخدام الطاقة النووية. وفي هذا الإطار، وُقعت مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بين وزير أوروبا والشؤون الخارجية في الجمهورية الفرنسية جان نويل بارو، ووزير خارجية مملكة البحرين الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني. للعلاقات الفرنسية البحرينية

تأتي زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون للبحرين في 20 أكتوبر، ولقائه بجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، في وقت مهم لبلدنا. وتجسّد هذه الزيارة المكانة التي تحتلها البحرين في الشراكة التي تبنيها فرنسا مع شركائها في الخليج. وتندرج ضمن جولة إقليمية زار خلالها الرئيس الفرنسي أيضاً الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، انطلاقاً من قاعدة مشتركة مفادها أن الاستقرار في منطقة تواجه تحديات كبرى يقوم أيضاً على متانة العلاقات بين الشركاء، وقدرتهم على مساندة بعضهم بعضاً، وإرادتهم في البناء معاً.

وفي مواجهة الأزمة التي يشهدها الشرق الأوسط، أظهر رئيس الجمهورية الفرنسية التزامه بالعمل مع قادة المنطقة من أجل استعادة الاستقرار وحرية الملاحة في مضيق هرمز. وقد سعى رئيس الدولة الفرنسية إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية والاقتصادية التي تربط فرنسا بدول الخليج. وهدفت هذه الزيارة، على وجه الخصوص، إلى تعزيز حضور الشركات الفرنسية في البحرين والاستثمارات البحرينية في فرنسا، فضلاً عن تعزيز تعاوننا

رئيس النواب؛ التنسيق البحري

الفرنسي يخدم الأمن والسلم الدوليين

وأضاف أن ما جاء في كلمة جلالة الملك المعظم من تأكيد أن هذه الزيارة تعكس علاقات تقوم على العمل المشترك من أجل مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً هو توصيف دقيق لمسار شراكة استثنائية بدأت منذ عقود، وتوجت مؤخراً بتوقيع اتفاقية التعاون الدفاعي خلال زيارة جلالته لفرنسا في فبراير الماضي، وهو ما يهد لتعاون أوسع في المجالات الأمنية والطاقة والتقنية

وأضاف أن ما جاء في كلمة جلالة الملك المعظم من تأكيد أن هذه الزيارة تعكس علاقات تقوم على العمل المشترك من أجل مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً هو توصيف دقيق لمسار شراكة استثنائية بدأت منذ عقود، وتوجت مؤخراً بتوقيع اتفاقية التعاون الدفاعي خلال زيارة جلالته لفرنسا في فبراير الماضي، وهو ما يهد لتعاون أوسع في المجالات الأمنية والطاقة والتقنية

وأضاف أن ما جاء في كلمة جلالة الملك المعظم من تأكيد أن هذه الزيارة تعكس علاقات تقوم على العمل المشترك من أجل مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً هو توصيف دقيق لمسار شراكة استثنائية بدأت منذ عقود، وتوجت مؤخراً بتوقيع اتفاقية التعاون الدفاعي خلال زيارة جلالته لفرنسا في فبراير الماضي، وهو ما يهد لتعاون أوسع في المجالات الأمنية والطاقة والتقنية



○ رئيس مجلس النواب.

من التعاون الاستراتيجي القائم على الاحترام المتبادل وتقارب الرؤى.

رئيس الشورى؛ التعاون البحريني الفرنسي يعزز من

الجهود المشتركة لترسيخ السلام والاستقرار العالمي

الصادقين. وأشاد رئيس مجلس الشورى بالكلمة التي تفضل بها جلالة الملك المعظم خلال جلسة المباحثات، وما تضمنته من تأكيد أهمية مواصلة التنسيق والتشاور إزاء التحديات الإقليمية والدولية، مشيراً إلى أن المواقف التي عبر عنها جلالته تعكس نهج مملكة البحرين الثابت في دعم الحلول السياسية والدبلوماسية، واحترام سيادة الدول، والالتزام بقواعد القانون الدولي، وتكثيف الجهود المشتركة الرامية إلى احتواء الأزمات وتعزيز الأمن والسلم الدوليين.



○ رئيس مجلس الشورى.

والمشروعات التي تعزز التنمية والتقدم، وتعود بالخير والنفع على البلدين وشعبيهما

و يدعم الجهود الدولية الرامية إلى ترسيخ الأمن والاستقرار والسلام على المستويين الإقليمي والدولي. ولقت رئيس مجلس الشورى إلى أن جلسة المباحثات المشتركة بين جلالة الملك المعظم والرئيس الفرنسي، وما شهدته من توقيع مذكرة تفاهم ثنائية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تمثل محطة مهمة في مسار العلاقات الوطيدة بين البلدين الصديقين، وفرصة لتوسيع مجالات التعاون الاستراتيجي، بما يترجم الحرص المشترك على دعم المبادرات

أكد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى أن جلسة المباحثات الرسمية التي عقدها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم الفرنسية الصديقة تجسد عمق العلاقات التاريخية والشراكة الاستراتيجية التي تجمع مملكة البحرين والجمهورية الفرنسية، وتنعكس الحرص المشترك على مواصلة تطوير مسارات التعاون المتنامية بين البلدين، بما يحقق المصالح المتبادلة،

شوريون؛ زيارة الرئيس الفرنسي محطة مهمة لترسيخ الشراكة

البحرينية الفرنسية وتعزيز التنسيق تجاه قضايا المنطقة والعالم



○ علي العرادي.



○ بسام البنجمحمد.



○ عبدالله علي النعيمي.



○ د. علي الرميحي.



○ حمد بن مبارك النعيمي.

أكد الدكتور علي بن محمد الرميحي رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى، أن زيارة فخامة الرئيس إيمانويل ماكرون رئيس الجمهورية الفرنسية الصديقة لمملكة البحرين، تعكس عمق العلاقات التاريخية والشراكة الوثيقة التي تجمع مملكة البحرين والجمهورية الفرنسية، وما تحظى به من اهتمام متبادل وحرص مشترك على مواصلة تطويرها والارتقاء بها في مختلف المجالات.

وأشار د. الرميحي إلى أن المباحثات التي تجمع فخامة الرئيس الفرنسي بحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، تمثل فرصة مهمة لتعزيز أوجه التعاون الثنائي، وتوسيع آفاق الشراكة بين البلدين الصديقين، بما يخدم المصالح المشتركة، ويدعم مسارات التنمية والازدهار، ويعزز التنسيق والتشاور إزاء القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأكد د. الرميحي أهمية ما تتيجته هذه الزيارة من فرص لتبادل الرؤى بشأن آخر التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية، في ظل ما تشهده المنطقة والعالم من تحديات تتطلب تكثيف الجهود الدبلوماسية، وتعزيز الحوار والتفاهم، ودعم الحلول السلمية التي تسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار وصون السلام الإقليمي والدولي. كما أكد علي عبدالله العرادي عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى، أن الزيارة الرسمية التي يقوم بها فخامة الرئيس إيمانويل ماكرون رئيس الجمهورية الفرنسية الصديقة لمملكة البحرين، تأتي في مرحلة دقيقة تشهد فيها المنطقة والعالم تحولات سياسية واقتصادية متسارعة، الأمر الذي يبرز أهمية العلاقات الدولية القائمة على الثقة المتبادلة وتكامل المصالح والقدرة على مواكبة المتغيرات.

وأوضح العرادي أن المباحثات بين حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وفخامة الرئيس الفرنسي تتيج المجال لتناول أبرز المستجدات الإقليمية والدولية، وما تفرضه من تحديات على الأمن والاستقرار والاقتصاد العالمي، إلى جانب بحث سبل تعزيز الحوار الدولي واحترام القانون الدولي، ودعم المساعي الدبلوماسية الرامية إلى ترسيخ السلام والتفاهم بين الدول.

وأضاف العرادي أن أهمية العلاقات البحرينية الفرنسية تمتد إلى قدرتها على مواكبة التحولات العالمية من خلال توسيع الشراكات في القطاعات الحيوية، وتطوير التعاون الاقتصادي والاستثماري، والاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة، بما يعزز التنوع الاقتصادي ويدعم التنمية المستدامة في البلدين الصديقين.

وأكد العرادي أن المرحلة الراهنة تتطلب توسيع مجالات

واحترام سيادة الدول. كما أكد عبدالله علي النعيمي عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى، أن الزيارة الرسمية التي يقوم بها فخامة الرئيس إيمانويل ماكرون رئيس الجمهورية الفرنسية الصديقة لمملكة البحرين، والمباحثات الثنائية التي يجريها مع حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، تكتسب أهمية سياسية واستراتيجية في ظل ما تشهده المنطقة من توترات وتحديات أمنية راهنة، وتمثل فرصة لتعزيز الشراكة بين البلدين وتطوير التنسيق تجاه القضايا الإقليمية والدولية. وأشار النعيمي إلى الاتفاقية الدفاعية الاستراتيجية المعلقة في فبراير 2026 تعكس تطور التعاون بين البلدين، وحرص مملكة البحرين، بقيادة جلالة الملك المعظم، وبدعم ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على توطيد شراكاتها الدولية، مؤكداً أهمية دور اللجنة العليا البحرينية الفرنسية المشتركة في تعزيز التشاور والتنسيق ومتابعة مسارات التعاون الثنائي. وأكد النعيمي أن عضوية مملكة البحرين غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي، إلى جانب العضوية الدائمة للجمهورية الفرنسية، تتيح مجالاً أوسع لتعزيز التنسيق وتكثيف الجهود الدبلوماسية الرامية إلى خفض التصعيد، وتغليب الحوار والحلول السلمية، وصون الأمن والاستقرار الإقليميين، مؤكداً على أهمية تعزيز التعاون بما يخدم مصالح البلدين الصديقين ويدعم استقرار المنطقة.

التي يجريها مع حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، تعكس متانة العلاقات الاستراتيجية بين البلدين الصديقين، والحرص المشترك على تطويرها وتعزيز التنسيق السياسي تجاه القضايا الإقليمية والدولية، بما يدعم أمن المنطقة واستقرارها في ظل التحديات الأمنية الراهنة. وأوضح د. البنجمحمد أن العلاقات البحرينية الفرنسية، الممتدة منذ أكثر من خمسة عقود، تشهد تطوراً مستمراً في مجالات التعاون السياسي والأمني والدفاعي، تجسدها الاتفاقية الدفاعية الاستراتيجية المعلقة بين البلدين في فبراير 2026، مؤكداً أهمية البناء على هذه الشراكة لتعزيز أمن الخليج العربي، وحماية حرية الملاحة الدولية وسلامة الممرات البحرية الحيوية، لما لذلك من أثر مباشر على استقرار الدول وحركة التجارة العالمية وإمدادات الطاقة، مشيراً في الوقت ذاته، إلى ما تحظى به العلاقات الثنائية بين البلدين من اهتمام ومتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بما يدعم توسيع مجالات التعاون وتحقيق المصالح المشتركة. وأشار د. البنجمحمد إلى أهمية اللجنة العليا البحرينية الفرنسية المشتركة في مواصلة التشاور وتنسيق المواقف ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والمبادرات الثنائية، لافتاً إلى أن عضوية مملكة البحرين غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي، إلى جانب عضوية الجمهورية الفرنسية الدائمة، تتيح مجالاً أوسع لتعزيز التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك، ودعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى خفض التصعيد وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وصون السلم والأمن الدوليين، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار الإقليمي